مجلس الوزراء السعودي يرحب بالزيارة الرسمية لرئيس الولايات المتحدة إلى المملكة متطلعاً إلى أن تسهم في تعزيز التعاون والشراكة الإستراتيجية للبلدين

ترامب قبل وصوله إلى الرياض: زيارتي للسعودية والإمارات وقطر تاريخية

الرئيس الأميركي دونالد ترامب يستقل الطائرة الرئاسية متوجها إلى السعودية (أ.ف.ب)

العلمان الأميركي والسعودي يزينان طرق الرياض استعدادا لزيارة الرئيس دونالد ترامب (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: ترأس صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي، الجلسة التي عقدها المجلس في الرياض أمس.

وقالت وكالة الأنباء الرسمية (واس) ان سمو ولي العهد أطلع مجلس الوزراء على مضامين المحادثات والاتصالات التي جرت خلال الأيام الماضية مع قادة عدد من الدول الشقيقة والصديقة، وما اشتملت عليه من استعراض العلاقات بين المملكة وبلدانهم، والمسائل ذات الاهتمام المتبادل.

ورحب المجلس بالزيارة الرسمية من رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب للمملكة، متطلعا إلى أن تسهم هذه الزيارة في تعزيز أواصر التعاون والشراكة الإستراتيجية للبلدين الصديقين وتطويرها في مختلف المجالات، بما يحقق مصالحهما ورؤيتهما المشتركة.

من جهته، أعلن ترامب ان زيارته إلى المنطقة تأتي لتعزيز التعاون. وقال في مؤتمر صحافي من البيت الابيض أمس قبل توجهه إلى المملكة العربية السعودية: إن زيارتي للسعودية والإمارات وقطر لتعزيز التعاون في الشرق الأوسط، ووصفها بأنها زيارة تاريخية.

وذكر ترامب أن قطر «عرضت المساهمة بطائرة وهي هدية جيدة جدا» وقال ان تقديم طائرة من قطر لفتة عظيمة لا يمكن رفضها وأحترم القيادة القطرية. وأضاف «لا أنوي استعمال الطائرة بعد مغادرة منصبي».

العقوبات على سورية

وفي الملف السوري أعلن ترامب ان سيقوم بالعمل من اجل سورية مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان. وكشف عن ان اردوغان طلب رفع العقوبات عن سورية وقال: نفكر في تخفيف العقوبات عن سورية لتفتح صفحة جديدة.

وفي قضية المفاوضات النووية، قال الرئيس الاميركي قبيل مغادرته واشنطن متوجها إلى السعودية «لا يمكن لإيران امتلاك سلاح نووي تحت اي ظرف كان، وتصرفات الإيرانيين كانت معقولة حتى الآن»، معتبرا أن ما يحصل بشأن إيران جيد جدا.

وتعتبر هذه زيارة ترامب الخارجية الأولى منذ إعلان فوزه بولاية رئاسية جديدة، وهي زيارة تعد مؤشرا على المكانة الجيوسياسية المتقدمة التي باتت تتمتع بها السعودية ودول الخليج، ليس فقط بوصفها لاعبا محوريا في استقرار المنطقة، بل أيضا نظرا لثقلها الاقتصادي وتوجهاتها الإصلاحية.

وتتصدر 10 ملفات، منها الأمن الإقليمي، والطاقة، والدفاع، والتعاون الاقتصادي، جدول مباحثات ترامب مع القيادة السعودية وقادة دول الخليج، حيث تسعى واشنطن إلى تعزيز شراكتها الإستراتيجية مع شركائها الخليجيين في ضوء المتغيرات الدولية المتسارعة.

وتؤكد وزارة الخارجية الأميركية، أن «زيارة الرئيس ترامب إلى السعودية ودول الخليج تبرز المكانة التي توليها الولايات المتحدة لعلاقاتها مع شركائها في الشرق الأوسط»، مشيرة إلى أن التنسيق مع السعودية عنصر أساسي في معالجة قضايا تتجاوز حدود الإقليم.

يقول الباحث السعودي منيف عماش الحربي إن «الشراكة بين الرياض وواشنطن شراكة إستراتيجية تتسم بأبعاد سياسية واقتصادية وأمنية واستخباراتية»، موضحا أن «الولايات المتحدة تظل الشريك الأمني الأول للمملكة، وأن التفاهمات الثنائية تعزز المصالح المشتركة، وتسهم في ترسيخ الاستقرار الإقليمي والدولي».

من جانبه، يرى الباحث الأميركي في المجلس الأطلسي توم واريك، أن زيارة ترامب «تشكل فرصة مهمة لحوار مباشر من شأنه تعزيز التفاهمات حول أبرز الملفات»، مضيفا أن «بإمكان البلدين الدفع نحو مشاركة فاعلة في أمن المنطقة، خاصة فيما يتعلق بإعادة الإعمار وتحقيق سلام دائم في قطاع غزة».

ويرى مدير مركز التحليل السياسي والعسكري في معهد هدسون، ريتشارد ويتز، أن الزيارة تمثل «إعادة ضبط للبوصلة الأميركية في الخليج، بعدما شهدت العلاقات بعض التوتر خلال إدارة الرئيس الديمقراطي جو بايدن»، لافتا إلى أن ترامب «يسعى لبذل جهد أكبر لتعزيز الشراكة مع السعودية»، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وضبط أسعار الطاقة، ومواجهة التحديات المرتبطة بالصين وروسيا.

الرياض مركز التفاعل الدولي

ويضيف ويتز أن زيارة ترامب الثانية إلى الرياض تعكس إدراكا متزايدا بدور السعودية المحوري عالميا، مشيرا إلى أن «الرياض اليوم ليست فقط عاصمة للقرار الإقليمي، بل باتت نقطة جذب للاستثمارات الدولية، ولاعبا أساسيا في الاستقرار العالمي».

وكان موقع «أكسيوس» الإخباري الأميركي قد كشف أن القمة الخليجية الأميركية في الرياض غدا ستشهد استعراض الرئيس الأميركي لرؤية بلاده تجاه ملفات الشرق الأوسط، مع تقديم تصور واضح لأولويات السياسة الخارجية لإدارته خلال السنوات المقبلة.

وتتوزع الملفات المطروحة على طاولة ترامب وقادة الخليج بين الأزمة الأوكرانية والوضع في غزة وتثبيت هدنة اليمن وتعزيز وحدة سورية، إلى جانب آليات التعاون في مجالات الدفاع والاستثمار والطاقة.

خطر المجاعة في مستوى «حرج».. و22٪ من سكان غزة بوضع «كارثي»

«حماس» تسلّم الأسير الأميركي ـ الإسرائيلي ألكسندر وتدعو لإنهاء الحرب

جانب من عملية تسليم المحتجز الأميركي ـ الإسرائيلي عيدان الكسندر (الجزيرة)

عواصم ـ وكالات: افرجت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عن المحتجز الأميركي ـ الاسرائيلي عيدان الكسندر في غزة، وذلك بعد مفاوضات مباشرة بين الحركة والولايات المتحدة في الدوحة، وسط آمال بإحياء مفاوضات السلام ووقف إطلاق النار بقطاع غزة.

وذكرت «حماس»، في بيان، «أفرجت كتائب القسام عن الجندي الإسرائيلي الذي يحمل الجنسية الأميركية الأسير عيدان ألكسندر، بعد الاتصالات مع الإدارة الأميركية، في إطار الجهود التي يبذلها الوسطاء لوقف إطلاق النار، وفتح المعابر، وإدخال المساعدات والإغاثة لأهلنا وشعبنا في قطاع غزة.. هذه الخطوة تأتي بعد اتصالات مهمة أبدت فيها حركة حماس إيجابية ومرونة عالية».

وحثت الحركة إدارة الرئيس الاميركي على مواصلة جهودها لإنهاء الحرب، وقالت في البيان: أبدينا إيجابية ومرونة عالية خلال الاتصالات مع الوسطاء لوقف النار في غزة.

وأكدت «حماس»: «الجاهزية للشروع فورا في مفاوضات للوصول لاتفاق شامل لوقف النار».

ووفق مصدر اشترط عدم الكشف عن اسمه، تمت عملية التسليم في منطقة خان يونس في جنوب قطاع غزة، حيث تولت العملية وحدة الظل في كتائب القسام الجناح العسكري لحماس وهي الوحدة المسؤولة عن تأمين وحراسة الأسرى، وفق إجراءات معقدة وسرية من دون أية مراسم شعبية أو عسكرية.

يأتي ذلك، فيما يواجه قطاع غزة مستوى «حرجا» من خطر المجاعة فيما 22٪ من سكانه مهددون بأن يعانوا من وضع «كارثي»، بعد 19 شهرا من الحرب وأكثر من شهرين من المنع التام لدخول المساعدات، وفق تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.

وحذر التقرير، الذي نشر أمس، من أن جميع سكان قطاع غزة البالغ عددهم نحو 2,1 مليون شخص، سيكونون بحلول سبتمبر في وضع الأزمة أو حتى «ما هو أسوأ» من حيث انعدام الأمن الغذائي، وأن 470 ألفا منهم، أي 22٪، سيواجهون وضعا «كارثيا»، بحسب التقرير الذي اعده خبراء في منظمات غير حكومية ومؤسسات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

وأشار التقرير إلى أنه «بعد 19 شهرا من الحرب لايزال قطاع غزة يواجه خطر المجاعة الحرج.. نفدت السلع الأساسية لبقاء السكان على قيد الحياة، أو من المتوقع نفادها في الأسابيع المقبلة. ويواجه جميع السكان مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، كما أن نصف مليون شخص معرضون لخطر المجاعة».

وبحسب التقرير الذي يصنف انعدام الأمن الغذائي وفقا لخمسة مستويات، فإنه في الفترة من 1 أبريل إلى 10 مايو 2025 ثمة 244 ألف شخص في مرحلة الكارثة (المستوى الخامس) و925 ألفا بمرحلة الطوارئ (المستوى الرابع). وأوضح التقرير أن «هذا يمثل تدهورا كبيرا مقارنة بتقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي السابق» الذي نشر في أكتوبر.

في هذا السياق، دعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أمس «إلى السماح الفوري بإدخال مواد الإغاثة ورفع الحصار عن القطاع»، وذلك «مع اقتراب خطر المجاعة والانهيار الوشيك والكامل للزراعة، واحتمال تفشي الأوبئة القاتلة في قطاع غزة».

في سياق متصل، قالت منظمة «أوكسفام» إن الصمت على التجويع في قطاع غزة تواطؤ، مضيفة أن المجاعة في غزة متعمدة ومخطط لها وأوجدت كتلة سكانية تواجه المجاعة هي الكبرى في العالم.

وأضافت أن موظفينا يشاهدون بغزة عائلات تعاني الجوع وأطفالا يعانون سوء التغذية وضعفاء لدرجة أنهم لا يستطيعون البكاء.

واعتبرت المنظمة استخدام إسرائيل المساعدات سلاحا انتهاك صارخ للقانون الدولي يهدد بدفع أزمة كارثية إلى الانهيار التام.

وقالت إن تحويل المساعدات إلى أداة للسيطرة يعرض المدنيين للخطر ويهدد بمزيد من الفوضى والمعاناة في أنحاء غزة

إلى ذلك، كشف المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، عن أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يقتل نساء غزة بمعدل 21,3 امرأة يوميا في قطاع غزة، أي ما يعادل مقتل امرأة كل ساعة تقريبا.

وأوضح المرصد، في بيان صحافي، أن هذه الأرقام الصادمة لا تشمل آلاف النساء اللاتي استشهدن بفعل الحصار والتجويع وغياب الرعاية الطبية، وذلك يعني أن الأعداد الفعلية قد تكون أعلى بكثير من الإحصائيات المعلنة. وأشار المرصد إلى أن النمط المتكرر واليومي لقتل النساء في غزة يعكس سياسة متعمدة من القتل الجماعي، تستهدف النساء الفلسطينيات بشكل خاص، لاسيما الأمهات، سواء في منازلهن أو داخل خيام النزوح أو مراكز الإيواء المؤقتة، أو أثناء محاولتهن حماية أطفالهن والفرار من القصف.

وأكد أن المعطيات الميدانية تظهر نمطا من استهداف الحوامل والأمهات الشابات مع أطفالهن، ما يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، ويشكل خطرا مباشرا على مستقبل المجتمع الفلسطيني.

ووثق فريق المرصد ميدانيا مقتل آلاف النساء معظمهن في سن الإنجاب، ومن بينهن 7920 أمّاً قتلن خلال 582 يوما من العدوان، سواء داخل منازلهن أو في خيام النزوح أو أثناء محاولاتهن الهرب من القصف.

كذلك لفت المرصد الأورومتوسطي إلى معاناة نحو 60 ألف حامل من ظروف إنسانية شديدة القسوة نتيجة الحصار ومنع دخول المساعدات والرعاية الطبية منذ مطلع مارس الماضي، مؤكدا أن هذه السياسة تمثل أحد أركان منع الولادات القسري المصنف كجريمة إبادة جماعية في اتفاقية عام 1948.

ووفق المرصد، تشمل هذه الممارسات القتل المباشر للنساء في سن الإنجاب واستهداف الحوامل وتدمير البنية الصحية ومنع دخول الأدوية وتجويع الأمهات، مما يؤدي إلى وفيات بطيئة ومضاعفات صحية خطيرة.

وأكد البيان أن الأمهات الفلسطينيات يعشن تحت ضغط نفسي شديد نتيجة فقدان أطفالهن أو أزواجهن أو منازلهن، والانعدام التام للأمان وتكرار النزوح.

ونقل عن «عبير. ح»، وهي أم لأربعة أطفال من غزة، قولها «نزحنا أكثر من 10 مرات. لا استطيع طمأنة أطفالي. كل ليلة ننام على صوت القصف، وأبكي خوفا من ألا أستيقظ وأراهم أحياء. أصبحت أما بلا طعام، بلا قدرة».

وطالب المرصد جميع الدول بتحمل مسؤولياتها القانونية واتخاذ إجراءات فورية لوقف الإبادة الجماعية في غزة وضمان حماية المدنيين الفلسطينيين، ومحاسبة إسرائيل على جرائمها، خصوصا تلك المتعلقة بأوامر القبض الدولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الدفاع.

أنباء لبنانية

ملف الأمن وبسط سلطة الدولة على كامل الأراضي «يراوح مكانه»

المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية كرّست المعسكرات السياسية الداخلية

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عزالدين

لم يختلف الأسبوع الثاني من الانتخابات البلدية والاختيارية، والذي جرى في محافظتي الشمال وعكار أمس الأول، عن الذي سبقه في المحطة الأولى بمحافظة جبل لبنان لجهة تكريس المعسكرات السياسية في لبنان، وقسمتها بين دائر في فلك هذا المحور، وآخر متموضع في فلك آخر لطالما كان ملاذه.

ولم تختلف الأمور عما كانت عليه بعد الانسحاب العسكري السوري من لبنان قبل عشرين سنة بالتمام (في 26 أبريل 2005)، اثر اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في 14 فبراير 2005. وحده ميزان القوى بدأ يتبدل على الأرض، لجهة خسارة «حزب الله» ورقة سلاحه.

ومع انتصاف جولات الانتخابات البلدية والاختيارية، دخلت البلاد العد التنازلي للانتخابات النيابية المقررة السنة المقبلة، والتي ستليها حكومة تتشكل بموجب نتائج تلك الانتخابات، والمتوقع أن تحمل معها عودة من تم استبعادهم من المشاركة في حكومة الرئيس نواف سلام، وتحديدا «التيار الوطني الحر»، الذي تعامل مع الاستحقاق البلدي والاختياري كتمهيد لشن هجمة مضادة في الانتخابات النيابية المقبلة، وعدم تمكين خصومه السياسيين من إقصائه من المعادلة، مستفيدا من قانون النسبية المعتمد في الانتخابات النيابية.

على أن عودة «التيار» إلى السلطة مرهونة، بحسب ناشط نيابي بارز أشار إلى «الأنباء»، بضرورة «عقده تفاهما مع الإدارة السياسية للبلاد بشخص رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، انطلاقا من تغييب الأحلاف السياسية عن الحكم، خصوصا في مؤسسة مجلس الوزراء. وهذا الأمر كرسه الرئيس عون بمنع أي مكون في الحكومة من تناول أمور تمس بالوحدة الوطنية واستقرار البلاد، من دون أن يترافق ذلك مع فرض وجه واحد في المشهد السياسي الحكومي. وكل ما في الأمر تأكيد حضور الدولة اللبنانية كسلطة راعية لكل مكوناتها.

صور لمرشحين لانتخابات بلدية بيروت في منطقة الطريق الجديدة (محمود الطويل)

على أي حال، كسبت السلطة معركة ضخ الحياة السياسية في البلاد وتجديدها، ونالت الاحترام الواسع لعدم تدخلها في الانتخابات البلدية والاختيارية، وتأمينها مساحة تنافس متساوية للجميع. وستقف الأحد بعد المقبل أمام تحدي إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في الجنوب، وتحت «السيادة اللبنانية» ومنع العدو الإسرائيلي من فرض مخططاته على يوميات الناس في القرى والبلدات الحدودية اللبنانية.

وأكد نجاح المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية والاختيارية في محافظتي الشمال وعكار ثبات الحكومة في مسارها لتنفيذ ما التزمت به في بيانها الوزاري. غير أن الرصاص الكثيف الذي أطلق مع بدء ظهور النتائج كان نقطة سوداء شوهت الانتخابات، خصوصا ان الرصاص الطائش أوقع ضحايا عدة بينهم إصابة الإعلامية في «المؤسسة اللبنانية للإرسال انترناشونال» ندى اندراوس برصاصة في طرابلس، بعد ختام تغطيتها الميدانية طوال يوم الأحد.

وقالت مصادر نيابية لـ «الأنباء» إن القوى الأمنية والعسكرية مطالبة بشدة بإغلاق ملف إطلاق الرصاص، الذي بات عادة سيئة في كل مناسبة، وتثير قلقا واسعا لدى عموم اللبنانيين». وطالبت المصادر بتشديد العقوبات وإنزال عقوبة السجن بمطلق النار كحل وحيد مع رفع الغطاء السياسي عن أي مرتكب.

وفي هذا السياق، أعلنت مديرية التوجيه في قيادة الجيش، عن توقيف 35 شخصا من مطلقي النار بمناطق مختلفة من محافظتي الشمال وعكار.

وفي مقابل النجاح السياسي خارجيا وفتح الكثير من الملفات التي تعيد الحياة إلى الإدارة العامة وتنقيتها مما شابها خلال العقود الماضية، ثمة جلسة تشريعية بعد غد الخميس لإقرار عدد من المشاريع الحيوية، في مقابل مراوحة الملف الأمني مكانه لجهة بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية.

وترى المصادر أن هذا الملف هو سلسلة متصلة لها ارتباطاتها المحلية والإقليمية وحتى الدولية، «وان البداية من خلال فك الحلقة الأولى من هذه السلسلة، وتحتاج إلى تعاون داخلي مع جهات إقليمية لمعالجة ملف السلاح الفلسطيني في المخيمات، خصوصا في الجنوب الذي يفتح الصفحة الأولى من الملف وصولا إلى طي هذا الملف بأكمله بسحب سلاح حزب الله الذي يشكل الحلقة الأبرز في هذه السلسلة، نظرا لتداعياته الإقليمية التي لاتزال موضع أخذ ورد، رغم الزخم الدولي والتشديد من عواصم القرار على ضرورة جمعه في فترة زمنية لا تكون بعيدة».